وزارة النقل

الرصـــــد الإعلامي

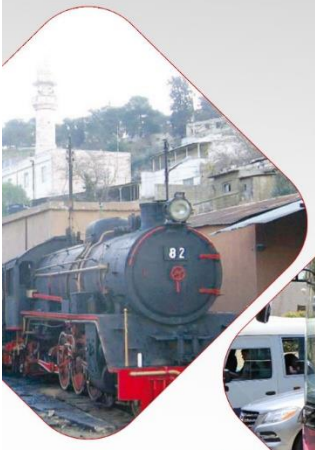

التاريخ

الاثنين 2026/9/7

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.قرارات مجلس الوزراء	3+4+5	خبر صحفي
2.رئيس الوزراء يترأس اجتماعا لبحث استدامة سلاسل التَّوريد والإمداد في موانئ العقبة والمعابر بالتَّعاون مع القطاع الخاص	6	خبر صحفي
3.الجمارك الأردنية تُطلق مشروع المركز الموحد للرقابة على الواردات والصادرات	7	خبر صحفي
4.النقل النيابية" تبحث تحديات قطاع نقل الحمولات الثقيلة والنقل العمومي	8	خبر صحفي
5.الطيران المدني" تنشر تعليمات جديدة لحماية حقوق المسافرين من الأشخاص ذوي الإعاقة	9	خبر صحفي
6.الضمان" تدعو للاستفادة من خدمة "اشمل نفسك"	10	خبر صحفي
7.اجواء معتدلة حتى الخميس	11	خبر صحفي

قرارات مجلس الوزراء

مجلس الوزراء يقرر السَّير بإجراءات إنشاء 30 مدرسة نموذجيَّة جديدة على غرار التي تمَّ إنشاؤها سابقاً بكلفة 40 مليون دينار تقريباً من خلال مشروع المسؤوليَّة المجتمعيَّة بمختلف المحافظات سيتم إنجازها خلال عام لتضاف إلى 86 مدرسة جديدة تمَّ إنجازها

-إقرار السّياسة الوطنيَّة لتنمية ورعاية الطفولة المبكرة انسجاماً مع أهداف رؤية التَّحديث الاقتصادي.

-الموافقة على تمديد قرار الإعفاء من الرسوم الجمركيَّة والضَّرائب المترتِّبة على ما ارتفع من أجور الشَّحن البحري على البضائع وشمول جميع البضائع الواردة عبر الشحن البحري بهذه الإعفاءات لمدة ستة شهور إضافيَّة.

-الموافقة على الاتفاقيَّات اللازمة لتزويد الجانب اللبناني الشَّقيق بالغاز الطبيعي من خلال الباخرة العائمة في ميناء العقبة، وبالتَّعاون مع الأشقَّاء في سوريا، ما يعزز مكانة الأردن كمركز ربط محوري في الطاقة وإنتاج الطَّاقة الخضراء في الإقليم.

-الموافقة على الإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع تحسين كفاءة الطَّاقة في المباني الحكوميَّة كجزء من استراتيجية الحكومة لرفع كفاءة استخدام الطاقة بما يسهم في ترشيد الاستهلاك بنسبة 20%.

-إقرار خمسة أنظمة للمكافأة وصندوق الادخار للعاملين في جامعات الأردنية وآل البيت والبلقاء التطبيقية والعلوم والتكنولوجيا.

-إقرار نظام معدّل لنظام الهيئة التدريسيَّة في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنيَّة لسنة 2026.

عمان 6 أيلول (بترا)- وجَّه رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان، خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت الأحد، بإنشاء 30 مدرسة نموذجيَّة جديدة، على غرار التي تمَّ إنشاؤها سابقاً، بكلفة 40 مليون دينار تقريباً، من خلال مشروع المسؤوليَّة المجتمعيَّة، في مختلف محافظات المملكة؛ سيتم إنجازها خلال عام.

ويأتي إنشاء هذه المدارس بعد أن استكملت الحكومة على مدى الاثني عشر شهراً الماضية إنشاء 86 مدرسة جديدة في مختلف محافظات المملكة، استقبلت الطَّلبة والطَّالبات مع مطلع العام الدِّراسي الجديد، ومن بينها 14 مدرسة تمَّ بناؤها من خلال مشروع المسؤوليَّة المجتمعيَّة، إلى جانب تنفيذ 90 مشروعاً لإضافات صفيَّة جديدة والتوسُّع في رياض الأطفال، حيث بلغت كُلفة هذه المشاريع قُرابة 145 مليون دينار.

وقد ساهمت هذه المشاريع بالاستغناء عن 61 مدرسة مستأجرة، و22 مدرسة كانت تعمل بنظام الفترتين، باتت تعمل بنظام الفترة الواحدة.

وكان مجلس الوزراء أيضاً قد قرَّر بالتَّزامن مع انطلاقة العام الدِّراسي الجديد، الموافقة على الإجراءات المتعلِّقة بإنشاء خمس مدارس تقنيَّة جديدة، بكُلفة تُقارب 25 مليون دينار، وتشمل: مدرسة القويسمة الثانوية للبنين في محافظة العاصمة، ومدرسة رحاب الثانوية للبنين في محافظة المفرق، ومدرسة جرش الثانوية للبنات، ومدرستي وادي الريان الثانوية للبنين، وزبدة فركوح الثانوية للبنين في محافظة إربد.

مثلما تمَّ طرح أكثر من 390 عطاءً للصِّيانة، غطَّت 720 مدرسة في أنحاء المملكة بكلفة 16.5 مليون دينار تقريباً، وذلك بالتَّزامن مع جهود الحكومة وسياساتها الرَّامية إلى تطوير قطاع التَّعليم بشكل شامل بما في ذلك البُنية التحتيَّة للمدارس، إلى جانب تطوير قدرات المعلِّمين، وتطوير المناهج الدِّراسيَّة، من خلال التوسُّع في استخدام التقنيَّات الحديثة؛ بما ينعكس على مخرجات التَّعليم ويخدم سوق العمل.

وأقرَّ مجلس الوزراء السياسة الوطنية لتنمية ورعاية الطفولة المبكرة، في خطوة وطنية تستهدف تعزيز منظومة رعاية الطفولة المبكرة في الأردن، وتوحيد الجهود الوطنية نحو توفير خدمات متكاملة وعادلة وعالية الجودة للأطفال وأسرهم، بما يسهم في دعم نمو الأطفال وتطورهم، وتعزيز رفاه الأسرة وتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعياً.

وجاء إعداد السياسة بإدارة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبالتنسيق مع الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة، ومن خلال لجنة فنية ضمت ممثلين عن الجهات الحكومية والوطنية ذات العلاقة، وبالشراكة مع عدد من المنظمات الدولية والخبرات المتخصصة، ووفق منهجية تشاركية استندت إلى مراجعة الدراسات والبيانات الوطنية والدولية والتشريعات والسياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة، إلى جانب تحليل واقع الطفولة المبكرة وتحديد أبرز الفجوات والتحديات التي تواجه الأطفال والأسر في الأردن.

كما تم عرض السياسة ومناقشتها من اللجنة الوزارية لتمكين المرأة برئاسة وزيرة التنمية الاجتماعية، لتعزيز ارتباطها بالأولويات الحكومية المتعلقة بتمكين الأسرة، واقتصاد الرعاية، وتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية.وتنسجم السياسة الوطنية لتنمية ورعاية الطفولة المبكرة مع رؤية التحديث الاقتصادي وما تتضمنه من توجهات لتعزيز نظام متكامل ومنصف ومتمحور حول الطفل في مجالات الرعاية الصحية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، كما تنسجم مع التزامات الأردن الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل، وأهداف التنمية المستدامة، وإعلان ومنهاج عمل بكين، بما يترجم الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وتنميته ورعايته إلى إطار وطني متكامل للتنفيذ.وأكدت السياسة أن الاستثمار في الطفولة المبكرة يمثل استثمارًا في مستقبل المجتمع والتنمية الوطنية، باعتبار أن السنوات الأولى من حياة الطفل تشكل مرحلة حاسمة في بناء قدراته الجسدية والمعرفية والاجتماعية والعاطفية، وأن توفير بيئة آمنة ومحفزة وخدمات صحية وتغذوية ورعائية وتعليمية متكاملة يسهم في تعزيز فرص الأطفال في التعلم والنمو وتحقيق إمكاناتهم، ويحقق في الوقت ذاته عوائد اجتماعية واقتصادية مستدامة.وتغطي السياسة الأطفال في الأردن من مرحلة الحمل وحتى سن الخامسة، وأسرهم والقائمين على رعايتهم، ضمن إطار متكامل يشمل الصحة والتغذية، والرعاية المستجيبة، والحماية والأمن والسلامة، والتعلم المبكر، بما يضمن التعامل مع احتياجات الطفل بصورة شمولية ومتكاملة، ويعزز التنسيق بين القطاعات والجهات المقدمة للخدمات.

وتتمحور رؤية السياسة ورسالتها حول تمكين جميع الأطفال وأسرهم في الأردن من الوصول العادل إلى خدمات الطفولة المبكرة من صحة وتغذية ورعاية وحماية وتعلم مبكر ضمن بيئة آمنة ومحفزة قادرة على الاستجابة والتكيُّف.كما تؤكد السياسة الدور الأساسي للأسرة في رعاية الطفل وحمايته، وأهمية دعم الوالدين ومقدمي الرعاية بالمعرفة والمهارات والموارد اللازمة للقيام بأدوارهم بصورة فاعلة، إلى جانب اعتماد نهج تشاركي ومتكامل يجمع مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ويعزز إشراك الأسر وأصحاب المصلحة في تصميم الخدمات وتنفيذها وتقييمها.

وتولي السياسة أهمية خاصة للعلاقة بين رعاية الطفولة المبكرة وتمكين المرأة والمشاركة الاقتصادية، من خلال تحسين وصول الأسر إلى خدمات رعاية الأطفال والتعلم المبكر عالية الجودة والدامجة والمستدامة، وتعزيز تقاسم أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر المرتبطة بالطفولة المبكرة.

كما تعتمد نهجًا يقوم على الوقاية والتدخل المبكر، بما يحدّ من الكلف الصحية والاجتماعية والتعليمية المستقبلية، ويعزز كفاءة الإنفاق العام، ويحقق عوائد اقتصادية واجتماعية طويلة المدى من خلال بناء رأس مال بشري أكثر صحة وتعليمًا وقدرة على الإنتاج والمشاركة في

التنمية.وفي جانب الحوكمة، يتولى المجلس الوطني لشؤون الأسرة دور الجهة التنسيقية الوطنية الموحدة لتنفيذ السياسة، وقيادة التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، ودعم مواءمة السياسات والتشريعات والبرامج، ومتابعة البيانات والنتائج، فيما تتولى الوزارات والمؤسسات المعنية إدماج أولويات السياسة ضمن خططها وبرامجها وموازناتها السنوية.وعلى صعيد استدامة سلاسل التَّوريد والإمداد وضمان انسيابيَّة تدفُّق السِّلع ومنع انعكاس الارتفاع العالمي في الأسعار على المواطنين، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تمديد قراره السَّابق بالإعفاء من الرسوم الجمركيَّة والضَّرائب المترتِّبة على ما ارتفع من أجور الشَّحن البحري على البضائع، وشمول جميع البضائع الواردة عبر الشحن البحري بهذه الإعفاءات وذلك لمدة ستة شهور إضافيَّة، بما فيها ضريبة المبيعات العامَّة والخاصَّة.

ويهدف القرار إلى تفادي ارتفاع أسعار السِّلع على المواطنين؛ بسبب تداعيات الأوضاع الإقليميَّة.

وعلى صعيد تعزيز أمن التزوُّد بالطَّاقة، واستمرار التَّعاون مع الأشقَّاء لدعم تزويدهم بالطَّاقة، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تزويد الجانب اللبناني الشَّقيق بالغاز الطبيعي من خلال الباخرة العائمة في ميناء العقبة، وبالتَّعاون مع الأشقَّاء في سوريا.

ويأتي القرار في إطار تحقيق أهداف الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لقطاع الطَّاقة التي تهدف لأن يكون الأردن مركزاً إقليميَّاً محورياً لتبادل الطَّاقة وإنتاج الطَّاقة الخضراء، بالاعتماد على البنية التحتيَّة المتطوِّرة التي تمّ تطويرها، سواء في شبكات الكهرباء أو الغاز.

ووفقاً للاتفاقيَّات، سيتمّ تزويد الأشقَّاء اللبنانيين من خلال قيام الأردن باستيراد الغاز، وتحويله من الحالة السَّائلة إلى الحالة الغازيَّة باستخدام البُنية التحتيَّة الموجودة في المملكة ووحدة الغاز الشَّاطئيَّة وخطوط النَّقل التي تمتدّ من جنوب المملكة إلى شمالها، وتمريره إلى الأشقَّاء اللبنانيين عبر سوريا؛ بما يسهم في مساعدتهم على توفير مصدر طاقة لإنتاج الكهرباء.

ويأتي القرار كجزء من وقوف الأردن إلى جانب أشقَّائه، ودعمهم، وتقديم ما يحتاجونه في قطاع الطَّاقة وفق الإمكانات للبنية التحتية المتوفرة، علماً بأنَّ الأردن مستمرّ بتزويد الأشقَّاء السوريين بالغاز منذ بداية العام الجاري، وبنفس الآليَّة التي سيتمّ تزويد الأشقَّاء اللبنانيين فيها.

كما قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على الإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع تحسين كفاءة الطَّاقة في المباني الحكوميَّة، وذلك وفقاً لمخرجات دراسة التَّدقيق الطَّاقي التي تمَّ إعدادها لهذه الغاية.ويأتي القرار في ظلّ استمرار الحكومة بتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أمن التزوُّد بالطَّاقة، وتطبيق الخطَّة الوطنيَّة لترشيد استهلاك الطَّاقة، التي تقوم أساساً على تقليل الكُلف على القطاعات المختلفة.ويتوقَّع أن يسهم تنفيذ إجراءات تحسين كفاءة الطَّاقة في المباني الحكوميَّة إلى توفير قُرابة 20% من فاتورة الطَّاقة، وفقاً لمخرجات الدِّراسة، حيث سيتمّ البدء بمجموعة من الوزارات بدءاً من العام المقبل، ومن ثمّ تعميمها على بقيَّة الوزارات والمؤسَّسات الحكوميَّة.

وعلى صعيد تنظيم الشَّؤون المتعلِّقة بالجامعات الأردنيَّة، أقرَّ مجلس الوزراء خمسة أنظمة للمكافأة وصندوق الادخار للعاملين في الجامعات الآتية: الجامعة الأردنية، وجامعة آل البيت، وجامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنيَّة؛ وذلك بهدف تنظيم أحكام المكافأة للعاملين في هذه الجامعات، وحوكمة أعمال صناديق الادِّخار وإداراتها وجميع الشُّؤون المتعلِّقة بها؛ بما يعزِّز قيم العدالة والشَّفافية واستفادة المستحقِّين منها.

وفي إطارٍ موازٍ، أقرَّ مجلس الوزراء نظاماً معدِّلاً لنظام الهيئة التدريسيَّة في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنيَّة لسنة 2026م؛ وذلك بهدف تحديد المستحقَّات الماليَّة لأعضاء هيئة التَّدريس المجازين على نظام التفرُّغ العلمي داخل المملكة، بما في ذلك حوافز البرنامج الموازي.

على صعيد آخر، قرَّر مجلس الوزراء إحالة مدير عام مكتب رئيس مجلس النوَّاب محمود بني حسن، وأمين عام وزارة الماليَّة سالم "محمَّد علي" القضاة على التَّقاعد.

بترا

رئيس الوزراء يترأس اجتماعا لبحث استدامة سلاسل التَّوريد والإمداد في موانئ العقبة والمعابر بالتَّعاون مع القطاع الخاص

عمان 6 أيلول (بترا)- ترأس رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان، الأحد، اجتماعاً ضمَّ وزراء ومسؤولين وممثِّلين عن القطاع الخاص؛ لبحث استدامة سلاسل التَّوريد والإمداد وتسهيل الإجراءات في موانئ العقبة والمعابر بالتَّعاون مع القطاع الخاص، في ظلِّ الظُّروف التي تشهدها المنطقة.

وأكَّد رئيس الوزراء خلال الاجتماع ضرورة الاستمرار بالتنسيق والتشاركيَّة الفاعلة بين مختلف الجهات المعنيَّة والقطاع الخاص، واتِّخاذ مختلف الإجراءات والتَّدابير اللازمة لاستدامة انسيابيَّة حركة البضائع بكفاءة، عبر موانئ العقبة ومختلف المعابر الحدوديَّة.

وجرى خلال الاجتماع عرض واقع العمل في موانئ العقبة، التي تعمل كمحور لوجستي وإقليمي بكفاءة عالية، وبطاقتها التشغيليَّة الكاملة، وتشهد إقبالاً متزايداً من دول وشركات عالميَّة، وزيادة ملحوظة في عمليَّات الشَّحن في ظلّ تواقيت مناولة منافسة؛ لضمان انسيابيَّة حركة البضائع ونقلها، إلى جانب جميع المعابر الحدوديَّة الأخرى، كما جرى عرض الخطط والبدائل اللوجستيَّة المتاحة للتعامل مع تداعيات الظُّروف الرَّاهنة؛ بما يضمن استدامة سلاسل التوريد والإمداد بكفاءة، وتوفير مختلف السِّلع والمواد الأساسيَّة في السوق المحليَّة.

وحضر الاجتماع، نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشُّؤون الاقتصاديَّة مهنَّد شحادة، ووزير النَّقل ووزير العمل الدكتور نضال القطامين، ووزير الاتِّصال الحكومي الدكتور محمَّد المومني، ووزير الصِّناعة والتِّجارة والتَّموين المهندس يعرب القضاة، ومدير عام الجمارك اللِّواء أحمد العكاليك، والرَّئيس التَّنفيذي لشركة تطوير العقبة حسين الصَّفدي، ورئيس سُلطة منطقة العقبة الاقتصاديَّة الخاصَّة شادي المجالي، وممثِّلون عن غرفة تجارة عمَّان والقطاع الخاص.

بترا

الجمارك الأردنية تُطلق مشروع المركز الموحد للرقابة على الواردات والصادرات

عمان 6 أيلول (بترا)- أطلقت دائرة الجمارك الأردنية مشروع المركز الموحد للرقابة على الواردات والصادرات، بمشاركة وزيرة دولة لتطوير القطاع العام المهندسة بدرية البلبيسي، ومدير عام الجمارك الأردنية لواء جمارك أحمد العكاليك، وأمين عام وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة سميرة الزعبي، وعدد من المسؤولين وممثلي الجهات والمؤسسات الشريكة.ويأتي إطلاق المشروع تحقيقا لمستهدفات خارطة طريق تحديث القطاع العام، ورؤية التحديث الاقتصادي وتجسيدا لتوجه الحكومة نحو تكامل العمل الرقابي وتوحيد الإجراءات وتعزيز كفاءة الأداء وتسريع إنجاز المعاملات والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمتعاملين بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل حركة الواردات والصادرات.وقالت الوزيرة البلبيسي إن تعدد الجهات التي تشترك في تقديم الخدمة الواحدة يعد من التحديات التي تعمل الحكومة على معالجتها ضمن تحديث القطاع العام ولا سيما ما يتعلق بتعدد الإجراءات ونقاط المراجعة والتنقل بين الدوائر وتكرار المتطلبات والوثائق.وبينت أهمية أن تتكامل الجهات الحكومية فيما بينها وألا يتحمل المواطن أو المستثمر وقطاع الأعمال عبء تعددها بحيث تكون مسؤولية الحكومة تنظيم العمل بين مؤسساتها وتبسيط الإجراءات ليحصل المتعامل على خدمته من خلال مسار واضح ومتكامل وأكثر سهولة وكفاءة.وأكدت في هذا الصدد أن أهمية المركز الموحد للرقابة على الواردات والصادرات لا تقتصر على جمع الجهات الرقابية في مكان واحد بل تكمن في تغيير طريقة العمل بينها من خلال الانتقال من إجراءات ومسارات منفصلة لكل جهة إلى منظومة تشغيلية متكاملة تنظم إجراءات المعاينة والكشف وسحب العينات وإجازة البيانات الجمركية ضمن مسار أكثر وضوحا وسلاسة وتوفر تنسيقا وإشرافا أفضل على العمل وتتيح توزيع الموارد البشرية وفق حجم العمل والاحتياج.كما بينت البلبيسي أن المركز لن يلغي دور أية جهة رقابية ولا ينتقص من صلاحياتها أو مسؤولياتها وإنما يوفر إطارا موحدا لتنظيم العمل والتنسيق بينها بصورة أكثر تكاملا ضمن مسار واضح وموحد وبما يحقق أهدافا مشتركة تتمثل في رقابة أكثر كفاءة، وإجراءات أسرع وخدمة أفضل مؤكدة أهمية أن يكون للمركز الذي يبدأ أعماله في كانون الثاني من العام المقبل مؤشرات واضحة تقيس أثر هذا النموذج والاستفادة بصورة أكبر من البيانات والتكنولوجيا في إدارة العمل واتخاذ القرار والتحسين المستمر.وأكدت أن المركز يمثل نموذجا لمفهوم الحكومة الواحدة الذي تعمل الحكومة على ترسيخه ضمن تحديث القطاع العام وأن نحافظ على الاختصاصات القانونية والمؤسسية لكل جهة وفي الوقت نفسه نزيل الحواجز التشغيلية بينها عندما يتعلق الأمر بتقديم خدمة مشتركة لافتة إلى أن مركز الخدمات الحكومية الشامل يعد مثالا على هذا النهج الحكومي من خلال جمع خدمات جهات متعددة حول احتياجات المواطن.بدوره، أكد العكاليك أن توحيد أعمال المعاينة والكشف وسحب العينات الذي باشرت الجمارك بتنفيذه في الأول من أيار عام 2023 خطوة أساسية نحو إعادة تنظيم العمل الرقابي ورفع كفاءته وصولا إلى منظومة أكثر تكاملا وانسجاما بين الجهات الرقابية.وأوضح أن المركز الموحد يعد نقلة نوعية في منظومة الرقابة على الواردات والصادرات من خلال الانتقال من تعدد الإجراءات والمسارات الرقابية إلى منظومة موحدة وأكثر كفاءة بما يعزز التكامل بين الجهات الحكومية ويدعم تنافسية الاقتصاد الوطني ويسهم في تحقيق مستهدفات التحديث الاقتصادي.من جهتها، قالت الزعبي إن إطلاق المركز الموحد للرقابة على الواردات والصادرات يجسد توجه الحكومة نحو تعزيز التكامل بين المؤسسات وتبسيط رحلة متلقي الخدمة مؤكدة أن تجربة مراكز الخدمات الحكومية الشاملة أثبتت أن النجاح الحقيقي لا يكمن في جمع الخدمات تحت سقف واحد فقط بل في قدرة الجهات الحكومية على العمل كمنظومة متكاملة تضع احتياجات المتعامل في صميم تصميم الخدمة بما يختصر الإجراءات ويوفر الوقت والجهد ويترك أثرا ملموسا لدى المواطن والمستثمر وصاحب العمل.

بترا

النقل النيابية" تبحث تحديات قطاع نقل الحمولات الثقيلة والنقل العمومي

عمان 6 أيلول (بترا)- بحث رئيس لجنة النقل والخدمات العامة النيابية، النائب الدكتور أيمن البدادوة، الأحد، خلال لقاءين منفصلين مع ممثلي قطاع نقل المثقلات والحمولات الثقيلة، وعدد من أصحاب الشاحنات وسائقي مركبات النقل العمومي وذات المحورين، أبرز التحديات التي تواجه العاملين في القطاعين، والمقترحات الكفيلة بمعالجتها.

وبحسب بيان للجنة، أكد البدادوة، خلال اللقاء الأول، أن قطاع نقل المثقلات والحمولات الثقيلة يُعد من أهم الأنشطة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، مشددًا على ضرورة معالجة التحديات التشغيلية والتنظيمية التي تواجه الشركات والعاملين في القطاع، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

وقال إن مجلس النواب، من خلال لجنة النقل، حريص على متابعة القضايا التشريعية والتنظيمية التي تمس القطاع، بما يسهم في تطوير مستوى الخدمات المقدمة، وتمكين الشركات العاملة فيه من مواجهة التحديات التي تعيق استمرارية أعمالها، لافتًا إلى أن القطاع يوفر مئات فرص العمل للأردنيين، ويبلغ حجم الاستثمارات فيه نحو 50 مليون دينار.

وأشار إلى أنه أجرى اتصالات مع وزارة الأشغال العامة والإسكان لبحث التحديات التي تواجه شركات نقل الحمولات الثقيلة والعاملين فيها، ومناقشة عدد من المقترحات لمعالجتها، كاشفًا عن توجه اللجنة لعقد اجتماع موسع، في القريب العاجل، يضم الجهات الحكومية المعنية وممثلي القطاع، للوصول إلى حلول عملية للتحديات المطروحة.

من جهتهم، عرض ممثلو شركات قطاع نقل الحمولات الثقيلة أبرز التحديات والمشكلات التي تواجه أعمالهم، والتي تؤثر سلبًا على حركة النقل وترفع الكلف التشغيلية، بما ينعكس على النشاط الاقتصادي.

وأشاروا إلى أن من أبرز التحديات ارتفاع كلف إنشاء التحويلات والتدعيمات الدائمة والمؤقتة على الطرق، وما يترتب عليها من تأخير في عمليات النقل، إضافة إلى تأخر إصدار تصاريح نقل الحمولات الثقيلة نتيجة تعدد الموافقات والإجراءات، والحاجة إلى إعادة النظر في الآليات الفنية والضوابط التنظيمية لمسارات نقل الحمولات الثقيلة بين العاصمة والمحافظات.

ولفتوا إلى أنهم تقدموا بمجموعة من المقترحات الفنية والتشغيلية إلى اللجنة، لمعالجة المشكلات التي تواجه القطاع وتحسين بيئة العمل فيه

بترا

الطيران المدني" تنشر تعليمات جديدة لحماية حقوق المسافرين من الأشخاص ذوي الإعاقة

عمان 7 أيلول (بترا) - أعلنت هيئة تنظيم الطيران المدني عن نشر تعليمات جديدة تُعنى بحماية حقوق ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي القدرة المحدودة على الحركة أثناء سفرهم جواً (تعليمات الطيران المدني الجزء 211) عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، تمهيداً لبدء سريانها وتطبيقها الإلزامي اعتباراً من الأول من كانون الأول من العام الحالي 2026.وجاءت هذه التعليمات ثمرةً للتعاون الوثيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لتُحاكي وتطابق أفضل المعايير والممارسات العالمية المطبقة في قطاع الطيران المدني الدولي، وبما يرسخ التزام المملكة بتعزيز الشمولية والعدالة وتكافؤ الفرص في منظومة النقل الجوي، وتوفير تجربة سفر ميسرة تحفظ كرامة واستقلالية جميع المسافرين.وأكدت الهيئة في بيان اليوم، أن جوهر التعليمات الجديدة يرتكز على مبدأ تقديم خدمات المساعدة والتسهيلات للمسافرين من الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مجاني بالكامل ودون ترتيب أية رسوم أو أعباء مالية إضافية، مشددة على حظر فرض أي رسوم على الأجهزة الطبية والمعدات المساعدة، بما في ذلك إعفاؤهم ومرافقيهم من رسوم حجز واختيار المقاعد المسبقة لضمان تلبية احتياجاتهم.وحددت التعليمات حزمة متكاملة من الحقوق والالتزامات على مختلف أطراف منظومة النقل الجوي، أبرزها حقوق الركاب: حظر رفض الحجز أو صعود الطائرة على أساس الإعاقة، وإلزامية نقل ما يصل إلى قطعتين من الأجهزة والمعدات المساعدة أو الكراسي المتحركة مجاناً لكل راكب بالإضافة إلى المعدات الطبية، مع إتاحة اصطحاب كلاب الخدمة المعتمدة داخل مقصورة الطائرة مجاناً وفق الضوابط المعتمدة.كما حددت التعليات واجبات شركات الطيران وهي الالتزام بتوفير المساعدة والعناية للمسافرين دون مقابل، وتمرير معلومات وإشعارات المساعدة لمشغلي المطارات في الوقت المحدد، مع منح الأولوية في إنهاء إجراءات السفر عبر كاونترات مخصصة وواضحة، وتحميل وتفريغ المعدات المساعدة بأعلى درجات الرعاية والأولوية، وتوفير كرسي متحرك بديل مؤقتاً وبشكل فوري في حال تأخر أو تلف الكرسي الخاص بالمسافر والتعويض عنه.وتضمنت التعليمات كذلك واجبات مشغلي المطارات وهي تخصيص نقاط معلنة ومجهزة بوسائل الاتصال والتيسير داخل وخارج مباني المطار (كالمداخل والمواقف وكاونترات التسجيل) لتسهيل طلب المساعدة، وتأمين تنقل المسافرين عبر جميع مراحل السفر (الأمن، الجوازات، الصعود، الوصول للأمتعة والخدمات)، فضلاً عن وضع معايير جودة معتمدة وإمساك حسابات مالية مستقلة لهذه الخدمات.وعن آلية الشكاوى، تضمنت التعليمات إتاحة قنوات ميسّرة وواضحة لتقديم الشكاوى خلال مهلة زمنية تصل إلى ستة أشهر من تاريخ الرحلة؛ حيث تُقدم الشكوى مباشرة إلى الناقل الجوي أو إدارة المطار المعنية، وفي حال عدم الوصول إلى حل مرضي، يحق للمسافر اللجوء إلى هيئة تنظيم الطيران المدني بصفتها الجهة الرقابية والتنفيذية لإنفاذ التعليمات ومتابعة الشكاوى إلكترونياً وضمان استرداد الحقوق، مع إمكانية توكيل الغير لمتابعة المطالبات بموجب وكالة رسمية.ودعت هيئة تنظيم الطيران المدني المعنيين والشركاء في قطاع الطيران إلى الاطلاع على تفاصيل التعليمات (JCAR-PART 211) عبر بوابتها الإلكترونية، والبدء باتخاذ الترتيبات الفنية والتنظيمية وتأهيل الكوادر البشرية، بما يضمن التطبيق الأمثل والفعال لأحكامها في التاريخ المحدد في الأول من كانون الأول المقبل.

بترا

الضمان" تدعو للاستفادة من خدمة "اشمل نفسك"

عمان 6 أيلول (بترا)- دعت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي العاملين في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية إلى الاستفادة من خدمة "اشمل نفسك" المتاحة عبر موقعها الإلكتروني، والتي تتيح للعامل الإبلاغ عن عدم شموله بالضمان الاجتماعي أو شموله بأجر يقل عن أجره الفعلي.

وأوضحت المؤسسة في بيان اليوم الأحد أنها ستقوم بعد تقديم الطلب بإجراءات التحقق والتفتيش اللازمة، وفي حال ثبوت علاقة العمل يتم شمول العامل اعتباراً من تاريخ عمله لدى المنشأة وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي.

وأضافت، أن الخدمة متاحة عبر موقعها الإلكتروني (www.ssc.gov.jo) ضمن زاوية الخدمات الإلكترونية، مؤكدة أن جميع البيانات والمعلومات المقدمة من العامل يتم التعامل معها بسرية تامة واستخدامها لغايات دراسة الطلب واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأكدت المؤسسة أن الخدمة تشمل كافة العاملين في مختلف المنشآت، بما فيها شركات الأمن والحماية وشركات النظافة وغيرها، ممن تنطبق عليهم أحكام قانون الضمان الاجتماعي، مشيرة الى أنه بعد تقديم الطلب، تقوم فرق المؤسسة المختصة بإجراءات التحقق والتفتيش على المنشأة خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ إرسال الطلب.

ودعت المؤسسة العاملين إلى التأكد من شمولهم بالضمان الاجتماعي وبأجورهم الحقيقية قبل تقديم الطلب، وذلك من خلال الدخول إلى حسابهم الشخصي في الخدمات الإلكترونية، وفي حال عدم الشمول أو وجود اختلاف بالأجر الفعلي، يمكنهم الاستفادة من خدمة "اشمل نفسك" لحماية حقوقهم التأمينية.

وأشارت المؤسسة إلى إمكانية الدخول مباشرة إلى خدمة "اشمل نفسك" عبر الرابط التالي :
(https://eservices.ssc.gov.jo/external/IncludeYourself).

بترا

اجواء معتدلة حتى الخميس

عمان 7 أيلول (بترا)- ترتفع درجات الحرارة اليوم الاثنين، لتسجل أعلى بقليل من معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة، ويكون الطقس معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارًا في البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً.

وبحسب تقرير ادارة الأرصاد الجوية، يبقى الطقس يوم غدٍ الثلاثاء، معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارًا في البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً.

اما الأربعاء والخميس، يطرأ انخفاض طفيف على درجات الحرارة ويكون الطقس معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارًا في البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم بين 33 - 22 درجة مئوية، وفي غرب عمان 31 - 20، وفي المرتفعات الشمالية 30 - 19 ، وفي مرتفعات الشراة 29- 17، وفي مناطق البادية 37 - 24 ، وفي مناطق السهول 33- 22، وفي الأغوار الشمالية 39- 26، وفي الأغوار الجنوبية 41- 28، وفي البحر الميت 40- 27 ، وفي خليج العقبة 39- 27 درجة مئوية.

بترا